كيفية ذلك التعلق والعطف في قوله وايجاد تفسيري وذلك
الملجي هو براهين وجوب استناد كل الحوادث الى القدرة القديمة
بالايجاد وقد تقدم بعضها في صدر هذا الاصل وهو اي ما ادعيتموه
من انه الحاكم الى ذلك البراهين المشار اليها غير صحيح فان تلك البراهين
انما تجدي لو لم تكن اي تلك البراهين عمومات لا تحتمل التخصيص كذا
فيما رايته من النسخ والاولى حذف لا بان يقال لو لم تكن عمومات
تحتمل التخصيص بان كانت غير عمومات او عمومات لا تحتمل التخصيص
ويدل لكون الاولى حذف لا انه المناسب لقوله فاما اذا كانت
اياها اي فاما اذا كانت عمومات تحتمل التخصيص ووجد ما يوجب
التخصيص فلا تجدي البراهين المشار اليها الى ما ذكرتم لكن الامر كذلك
وهو ان البراهين المذكورة عمومات تحتمل التخصيص لها مخصص وذلك
المخصص امر عقلي هو ان ارادة العموم فيها يستلزم الجبر المحض
وقوله المستلزم صفة كاشفة للجبر المحض لان من شان الجبر
المحض انه يستلزم لضياع التكليف وبطلان الامر والنهي وفي
ذلك ابطال الشرايع وقد علمت مما مر ان احتمال التخصيص لا
يقتضي اسناد جميع افعال العباد اليهم وانه ينتفي بها حقيقة
مذهب اهل السنة باسناد جزئي واحد هذا ومما يضعف احتمال
التخصيص ويقوي المحافظة على العموم ما امكن ان سياق النصوص المشار
اليها في معرض التمدح ينافي التخصيص فليتامل ولما كان ما ذكره المصنف
انما ياتي في النقليات لان العموم وتخصيصه من خصايص النقليات
ورد ان يقال بقي ان يكون الملجي هو البراهين العقلية

وماذكر

وما ذكرت لا تعرض فيه لها فاجاب عنه بقوله واما ما ذكروه من
العقليات مما موضعه غير هذا المختصر ككتابي الامام
والمواقف والمقاصد وشرحيهما فليس شي منها لازما
مستلزما للالجاء المدعى على ما يعلمه الواقف عليها بادنى تامل
فيها وكيف يكون شي منها لازما ولو تم منها ما اي دليل يجدي
الى ما ذكر من كون التعلق على وجه يخالف المعقول استلزم ما
ذكرنا من بطلان التكليف وقد قدمنا ان تعلق القدرة
بلا تاثير لا يدفعه اي لا يدفع استلزامه بطلان التكليف
لان الموجب للجبر اي للقول بالجبر المحض ليس سوى ان لا تاثير
اي ليس سوى قولنا بانه لا تاثير لقدرة العبد في ايجاد فعله
اصلا وهو اي الجبر والمراد اعتقاد الجبر باطل وملزوم الباطل
باطل فلزوم الجبر وهو موجبه يعني اعتقاد ان لا تاثير لقدرة
العبد في ايجاد فعله باطل ولهذا صرح جماعة من محققي المتاخرين
من الاشاعرة بان مآل كلامهم هذا اي مرجع قولهم ان قدرة
العبد تتعلق لا على وجه التاثير الذي يؤول اليه اخرا هو
الجبر وان الانسان مضطر في صورة مختار لوقوع الفعل على
وفق اختياره من غير تاثير لقدرته المقارنة له واعلم انا
لما ذكرنا آنفا ان ما اوردوه من متمسكاتهم العقليات
التي ظنوا احالتها استناد شي اي ظنوا انها تدل على استحالة
استناد شي من الافعال الاختيارية الى العباد لم تسلم هذا
جبرا ل اي لما ذكرنا ان ما اوردوه من العقليات لم تسلم

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)